

بحث في الكونفدرالية والانتخابات

ثانياً، الحيز الذي احتلته موضوعة الانتخابات للمجالس البلدية، والتي تتجاوز أهميتها أية انتخابات أخرى أُجريت حتى الآن، ولا اعتبارات تتعلق بطرحها من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية، بعد رفض لها استمر منذ اقالة المجالس البلدية المنتخبة في العام ١٩٧٦ في بداية الثمانينات، وما لحق بهذا من تحوّلات تتعلق بالنوايا والاهداف الاسرائيلية.

بحث كونفدرالي

لقد عادت الاوساط السياسية الرسمية والشعبية في الضفة والقطاع وخارجهما، فجأة، وبعد انقطاع طويل، الى مناقشة العلاقات الفلسطينية - الاردنية، واحتمال اعلان صيغة اتحاد كونفدرالي بين الجانبين، الفلسطيني والاردني، في أعقاب تصريحات أدلت بها الناطقة بلسان الوفد الفلسطيني المفاوض، د. حنان عشاوي، التي توقّعت هذا الاعلان في وقت قريب يلي قمة ثنائية تعقد بين الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، والملك الاردني، حسين، في عمان. وكشفت تصريحات د. عشاوي ان نقاشاً حول التفاصيل المتعلقة بالاتحاد الكونفدرالي أُجري فعلاً بين الفلسطينيين والاردنيين (القدس العربي، لندن، ١٣/٣/١٩٩٢). ورأت ان الكونفدرالية هي «احدى الافكار المطروحة للنقاش». وان ترتيبات تتعلق بها تجري، حالياً، بين القيادة الفلسطينية في تونس والمسؤولين الاردنيين لبلورة أسسها وثائقها. غير انها استبعدت ان يتم الاعلان عن الكونفدرالية في هذه المرحلة (الحياة، لندن، ١٧/٣/١٩٩٢). مصححة بذلك، تصريحاتها الاولى، ومفسرة ان ما قصده هو «كونفدرالية سياسية مع الاردن وليست دستورية» (المصدر نفسه).

في أول تعليق رسمي على ذلك، أوضح المستشار السياسي للرئيس الفلسطيني، د. نبيل شعث، ان

شُغلت الاوساط السياسية والشعبية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة على امتداد شهري آذار (مارس) وابريل (نيسان) ١٩٩٢، بثلاث قضايا كبيرة، دارت، بمجملها، حول الانتخابات ومستقبل هذه المناطق، وهي: احتمال اعلان اتحاد كونفدرالي بين فلسطين والاردن؛ وانتخابات الغرف التجارية؛ والانتخابات للمجالس البلدية.

ولئن جاءت الاولى بمثابة زوية سياسية عبرت منطلقه النشاط السياسي في الارض المحتلة، وفي اوساط منظمة التحرير الفلسطينية، وصيغت تحرك الطرفين، الفلسطيني والاردني، بطابعها لفترة زمنية محدودة، فإن تأثير الانتخابات على مستوى الغرف التجارية، وما دار من جدل عن احتمالات اجرائها على مستوى البلديات، خلف نتائج كبيرة لم تزل تأثيراتها على الأنشطة السياسية الفلسطينية متواصلة الى فترة لاحقة، وربما تجاوزتها الى مراحل أخرى جديدة، وذلك لسببين هما:

أولاً، فوز مرشحي «الكتلة الاسلامية» في الانتخابات للغرفة التجارية في منطقة رام الله والبيرة، وحصولهم على غالبية مقاعد الهيئة الادارية، مما أدى الى تسجيل الحركة الاسلامية فوزاً ثانياً لمصلحتها، بعد النجاح الذي أحرزه مرشحوها في الانتخابات التي أُجريت، قبلها، للغرفة التجارية في الخليل؛ وأشار أسئلة مشروعة عن الاسباب التي أدت الى هذه التطورات، وما اذا كان ذلك مؤشراً على صعود لتنفيذ الحركة الاسلامية في الضفة والقطاع، وتراجع التأييد لـ م.ت.ف.، ولعملية السلام أم أن الامر، برقمته، يرتبط بالشروط والظروف الخاصة بكل من العمليتين الانتخابيتين والتكتيك الانتخابي للكتلة الوطنية المنافسة التي ضمت ائتلافاً من فصائل م.ت.ف. الرئيسية الاربعة، والخلافات التي قيل انها عصفت بهذا الائتلاف في لحظة حاسمة من المعركة.